

نشرة إخبارية

للمراجعة: السيدة نادين الحسن
المسؤولة عن العلاقات العامة في ديلويت الشرق الأوسط
هاتف: + 961 1 748444
بريد إلكتروني: nelhassan@deloitte.com

التقدم الاجتماعي قد لا ينتج عن النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط

- إدراج ثماني دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تصنيف مؤشر التقدم الاجتماعي للعام 2014

- مؤشر التقدم الاجتماعي يفسح المجال لفهم أفضل لمؤشرات النمو والتقدم في العالم

13 أبريل 2014 - يفيد مؤشر التقدم الاجتماعي بأن النمو الاقتصادي للدول لا يؤدي دوماً إلى تقدم اجتماعي. وقد أطلقت المؤسسة العالمية "مبادرة التقدم الاجتماعي" The Social Progress Imperative التي لا تتوخى الربح هذا المؤشر العالمي الأساسي لـ 132 دولة الأسبوع المنصرم خلال منتدى سكول العالمي المختص بالريادة الاجتماعية.

ومن بين دول الشرق الأوسط التي شملها المؤشر، تحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة (37) تليها بفارق بسيط الكويت في المرتبة (40) (الثالثة لناحية إجمالي الدخل المحلي مقارنة بالدول الـ 132 المصنفة)، والسعودية (65)، والاردن (75)، ولبنان (83)، ومصر (84)، والعراق (118) واليمن (125). ومن بين الدول الـ 132 المصنفة وفقاً للمؤشر، تحتل المراكز الخمسة الأولى كل من نيوزيلندا، وسويسرا، وإيسلندا، وهولندا، والنرويج.

وقد صمّم مؤشر التقدم الاجتماعي لتصنيف 132 دولة بناء على أدائها الاجتماعي والبيئي. ولا شك في أنّ ارتفاع نسبة إجمالي الدخل للفرد يساهم في التصنيف خصوصاً في ما يتعلّق بالاحتياجات الإنسانية الأساسية؛ إلا أن ازدياد الدخل لا يضمن أي تحسن "باستدامة النظام البيئي"، وأسس العيش الكريم وخلق الظروف المناسبة للأفراد والمجتمعات للاستفادة من كامل قدراتهم. وقد تمّ تصميم مؤشر التقدم الاجتماعي البروفسور مايكل بورتر من جامعة هارفرد بمساعدة فريق عمل من الخبراء الاقتصاديين، لاستكمال مهمة مؤشر إجمالي الناتج المحلي وغيره من المؤشرات الاقتصادية بهدف تأمين فهم شامل للأداء العام للدول.

في هذا السياق، أفاد البروفسور بورتر قائلاً: "لقد سادت حتى الآن فرضية علاقة مباشرة بين النمو الاقتصادي والرفاهية. إلا أنّ مؤشر التقدم الاجتماعي يخلص إلى عدم تساوي كافة أشكال النمو الاجتماعي. وفي حين أنّ ارتفاع إجمالي الدخل المحلي للفرد مرتبط بالتقدم الاجتماعي، إلا أنّ هذا الرابط ليس تلقائياً على الإطلاق. ولمستويات مشابهة من إجمالي الدخل المحلي، نجد أنّ بعض الدول تحقق مستويات تقدّم اجتماعي أعلى بكثير من غيرها".

وقال عمر الفاهوم، رئيس مجلس إدارة ديلويت الشرق الأوسط ومديرها التنفيذي: "تتعاون [ديلويت](#) على الصعيد العالمي مع مؤسسة مبادرة التقدم الاجتماعي Social Progress Imperative وغيرها لأننا نؤمن بأنّ القطاع الخاص يضطلع بدور فاعل يساهم في التطرؤ الى المسائل الأساسية في العالم وحلّها، كما وأنّ المؤشر أداة يمكنها أن تجمع ما بين نشاطات الشركات والحكومة والمجتمع في آن معاً".

ويبيّن مؤشر التقدم الاجتماعي رابطاً إيجابياً واسعاً بين الأداء الاقتصادي (بتم قياسه وفقاً لإجمالي الدخل المحلي للفرد) والتقدم الاجتماعي. وتميل الدول التي تحقّق مداخيل أعلى إلى التمتع بتقدم اجتماعي أعلى. وتحتل نيوزيلندا الصدارة في المؤشر (25858 دولار كمعدّل للدخل الإجمالي للفرد)،

في حين تقع تشاد (1870 دولاراً كمعدل الدخل الإجمالي للفرد) في المرتبة الأدنى.

وبالنسبة إلى الدول ذات الدخل المنخفض، لن يؤدي النمو الاقتصادي بالضرورة إلى تحسّن ملحوظ في التقدم الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، وفي ما يتعلق "بالسلامة الشخصية"، عندما يرتفع دخل البلدان، ينخفض فيها بشكل ملحوظ معدل جرائم القتل، وجرائم العنف، ووفيات حوادث السير، ولكن ذلك لا يستبعد، حتى وفي هذه الحالة، تفاوتاً شاسعاً بين هذه البلدان ذات الدخل المرتفع. وتبقى التحسينات في مستوى "السلامة الشخصية" بين الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط محدودة حتى إشعار آخر.

النتائج الرئيسية لمؤشر التقدم الاجتماعي:

1 . النتائج العالمية

- نيوزيلندا هي البلد الأفضل أداء لهذا العام.
- هولندا هي أفضل بلد من حيث الأداء في الاتحاد الأوروبي.
- كندا هي أفضل بلد لهذا العام من حيث الأداء بين مجموعة أكبر الدول الصناعية الثمانية .
- الولايات المتحدة تأتي في المرتبة 16 بعد كندا (7) والمملكة المتحدة (13).
- روسيا تحتل المرتبة 80، بعد أوكرانيا (62) وجورجيا (66).
- سلوفينيا وأستونيا هما قصتا نجاح كبيرتان في أوروبا، إذ سجلتا أفضل من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا. ومن الدول الكبرى في الاتحاد الأوروبي التي سجلت أداء منخفضاً تأتي إيطاليا بعد الدول السوفياتية السابقة مثل جمهورية تشيكيا وسلوفاكيا وبولندا.
- كوستاريكا و أوروغواي هما نجمتا الأداء في أمريكا اللاتينية.
- البرازيل تعتبر أفضل الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم من حيث الأداء، تليها جنوب أفريقيا، وروسيا، والصين، والهند.

2 . نتائج الشرق الأوسط

- شمل ترتيب مؤشر التقدم الاجتماعي لدول الشرق الأوسط التالية في عام 2014 وهي الإمارات العربية المتحدة (37) والكويت (40) والسعودية (65) والأردن (75) و لبنان (83) وصر (84) والعراق (118) واليمن (125)
- باستثناء اليمن والعراق، تتخطى جميع دول الشرق الأوسط ضمن العينة دولة الصين في مؤشر التقدم الاجتماعي
- تتقدم كل من الإمارات العربية المتحدة (37) والكويت (40) على دول بريكس **BRICS** وهي البرازيل (46) ، جنوب أفريقيا (69) ، روسيا (80)، والصين (90) والهند (102)
- تحتل الكويت المرتبة الثالثة عالمياً من حيث الناتج المحلي الإجمالي بين 132 بلداً
- تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى من بين 132 بلداً من حيث أقل نسبة انتحار (حالات الانتحار لكل 100,000 وفاة)
- يحتل لبنان المرتبة 25 عالمياً من حيث متوسط العمر المتوقع (توقع البقاء على قيد الحياة) بين 132 بلداً وأعلى مرتبة في دول الشرق الأوسط في التقرير
- تأتي الأردن في المرتبة الأولى من حيث أدنى معدل جرائم قتل
- تحتل السعودية المرتبة 22 ولبنان المرتبة 35 من حيث وجود جامعات مصنفة عالمية ولا توجد جامعات مصنفة عالمياً في بلدان الشرق الأوسط الأخرى
- تحتل العراق المرتبة 12 بين 132 بلداً من حيث أقل نسبة انتحار (حالات الانتحار لكل 100,000 وفاة)

- النهائية -

حول مبادرة التقدم الاجتماعي

تقوم مهمة مبادرة التقدم الاجتماعي ([The Social Progress Imperative](#))، على المساهمة في تقدّم مستوى الرفاهية الإنسانية بشكل عام، من خلال الجمع بين الأداء الاجتماعي الوطني ومؤشرات القدرات مع حلول شاسعة تطل قادة القطاعات، ورواد العمل المجتمعيين والذين يستطيعون معاً أن يحدثوا تغييراً واسع النطاق. وتتضمن مبادرة التقدم الاجتماعي مؤسسات مثل سيسكو، وديلويت، ومؤسسة سكول، ومصرف كومبارتاموس، ومؤسسة أفينا التي تقدّم الدعم المادي.

ويتم تعريف التقدم الاجتماعي على أنه قدرة المجتمع على تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية لمواطنيه، وإرساء الركائز التي تتيح للمواطنين تحسين مستوى حياتهم، وخلق الظروف المناسبة للأفراد والمجتمعات للاستفادة من كامل قدراتهم.

إشارة إلى المحررين:

نتائج 2014

تتوفر مجموعة البيانات الكاملة على الرابط <http://www.socialprogressimperative.org/data/spi>. يجدر الإشارة إلى أنه ويفعل مجموعة من التغييرات التي أجريت على مؤشر هذه السنة، بما فيها عدد الدول المشمولة، من غير الممكن مقارنة مؤشر التقدم الاجتماعي للعام 2013 بمؤشر التقدم الاجتماعي للعام 2014.

***تعريف إجمالي الناتج المحلي للفرد**

يستخدم مؤشر التقدم الاجتماعي تعريف البنك الدولي "إجمالي الناتج المحلي للفرد المرتكز على تعادل القدرة الشرائية". إن إجمالي الناتج المحلي للفرد المرتكز على تعادل القدرة الشرائية هو إجمالي الناتج المحلي المحوّل إلى دولارات دولية بواسطة معدلات تعادل القدرة الشرائية. ويتمتع الدولار الدولي بالقدرة الشرائية نفسها على إجمالي الناتج المحلي التي يتمتع بها الدولار الأميركي في الولايات المتحدة. ويشكل إجمالي الناتج المحلي بأسعار الشاري مجموع القيمة الإجمالية المضافة من قبل كافة المنتجين المحليين في الاقتصاد بضاف إليها أي ضرائب على المنتجات ويحسم منها أي مساعدات غير مضمّنة في قيمة المنتجات. ويتم احتسابه بدون إجراء أي حسومات لاستهلاك الأصول المصنّعة أو لتضاؤل وتهاك الموارد الطبيعية. والبيانات هي بقيمة الدولارات الدولية الثابتة لعام 2005.

نبذة عن ديلويت

يستخدم اسم "ديلويت" للدلالة على واحدة أو أكثر من أعضاء ديلويت توش توهاماتسو المحدودة، وهي شركة بريطانية خاصة محدودة بضمنا ويتمتع كل من شركاتها الأعضاء بشخصية قانونية مستقلة خاصة بها. للحصول على المزيد من التفاصيل حول الكيان القانوني لمجموعة ديلويت توش توهاماتسو المحدودة وشركاتها الأعضاء، يُرجى مراجعة موقعنا الإلكتروني على العنوان التالي:

www.deloitte.com/about

تقدم ديلويت بخدمات تدقيق الحسابات والضرائب والاستشارات الإدارية والمشورة المالية إلى عملاء من القطاعين العام والخاص في مجموعة واسعة من المجالات الاقتصادية. وبفضل شبكة عالمية مترابطة من الشركات الأعضاء في أكثر من 150 دولة، تقدم ديلويت من خلال مجموعة من المستشارين ذوي الكفاءات المتميزة خدمات عالية الجودة للعملاء وذلك من خلال حلول فاعلة لمواجهة التحديات التي تعترض عملياتهم. تضم ديلويت نحو 200,000 مهنياً، كلهم ملتزمين بأن يكونوا عنواناً للإمتياز.

ما يجمع فريق ديلويت هي ثقافة موحدة ومبادئ مبنية على النزاهة والالتزام بالعمل سوياً مع تنوع خبراتنا وثقافتنا لتقديم خدمات مهنية ذات جودة عالية للعملاء والأسواق أينما وجدوا. كما نحرص على دعم بيئة داخلية من التعلم المستمر والتطور وتنمية الخبرات وتوفير الفرص المهنية المميزة. ويؤمن فريق عمل ديلويت بالمسؤولية الاجتماعية للشركة لدعم التنمية المستدامة في المجتمعات التي ينتمون إليها.

نبذة عن ديلويت أند توش (الشرق الأوسط):

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) هي عضو في "ديلويت توش توهاماتسو المحدودة" وهي أول شركة خدمات مهنية أسست في منطقة الشرق الأوسط ويمتد وجودها منذ سنة ١٩٢٦ في المنطقة.

وتعتبر ديلويت من الشركات المهنية الرائدة التي تقوم بخدمات تدقيق الحسابات والضرائب والاستشارات الإدارية والمشورة المالية وتضم قرابة ٣٠٠٠ شريك وموظف يعملون من خلال ٢٦ مكتباً في ١٥ بلداً. وقد حازت ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) منذ عام ٢٠١٠ على المستوى الأول للاستشارات الضريبية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي حسب تصنيف مجلة "انترناشونال تاكس ريفيو" (ITR) "وقد حصلت أيضاً على عدة جوائز في السنوات الأخيرة والتي تضم أفضل رب عمل في الشرق الأوسط، أفضل شركة استشارية، وجائزة التميز في التدريب والتطوير في الشرق الأوسط من هيئة المحاسبين القانونيين في إنكلترا وويلز.